اللعبة المفتوحة

أضافت عملية الابعاد الاسرائيلية، بُعداً وزخماً جديدين للدعوات الفلسطينية الرافضة، والداعية للانسحاب من مفاوضات السلام. لا سيما وان تلك الدعوات كانت تصاعدت في الآونة الاخيرة، وبعد مضي زهاء العام على مسيرة المفاوضات دونما تحقيق أية نتائج تذكر؛ الامر الذي وضع عملية المشاركة الفلسطينية فيها، موضع تساؤل، عبّر عنه الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، في الذكرى الخامسة والعشرين لانطلاقة الجبهة، بقوله: «من حقنا اليوم ان نسأل ما هو حصاد ذلك الانخراط؟ هل أصبح شعبنا على أعتاب الحرية والاستقلال؟ هل أصبحنا أمام رفع أعلام فلسطين فوق أسوار القدس؟ أتمنى من أعماق قلبي... اننا بكل أسف وبكل مرارة نقول ان ما هو مطروح علينا اليوم هو مشروع الحكم الذاتي ليس الّا... انهم يعرضون علينا السيطرة على ٦ بالمئة، فقط، من أراضينا المحتلة في الضفة والقطاع... لذا فإننا نقول: أما آن الأوان لكي نضع حداً لحالة الانكفاء هذه؟» (**الهدف**، دمشق، ١٩٩٢/١٢/٢٠).

وعلى الرغم من مشروعية هكذا تساؤلات، فإن الأبرز في المسألة، يبقى هو البحث عن الوسيلة الفضلى لمواجهة سياسة اسرائيل التفاوضية. هل هو الانسحاب من المفاوضات؟ أم الاستمرار بها، «وهي اللعبة الوحيدة المتاحة» (خيرالله خيرالله، **الحياة**، لندن، ١٩٩٢/١٢/٢٢).

جاءت عملية الابعاد الاسرائيلية لتعطي دعوات المقاطعة زخماً جديداً؛ إذ رأى بعض الاوساط السياسية الفلسطينية فيه، فرصة ذهبية من شأنها تحقيق الانسحاب من المفاوضات، ذلك ان عملية الابعاد ذاتها جاءت في سياق المشاركة الفلسطينية في المفاوضات. وخلافاً لما ذهب اليه بعض الاوساط الفلسطينية، فقد رأت أوساط عربية مطلعة، على انه لم يكن في استطاعة الحكومة الاسرائيلية، ان تتخذ قرار الابعاد الجماعي، إنْ لم تكن واثقة من ان الرئيس الاميركي الجديد، بيل كلينتون، «لن يذهب بعيداً في ادانة الحكومة الاسرائيلية. فرابين يدرك جيداً ان كلينتون لا يمكن ان يبدأ عهده بمواجهة مع اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

وبذلك، وضع قرار الابعاد الجماعي، كل أدوات وقنوات العمل السياسي والدبلوماسي الدولية، والعربية، والفلسطينية، في مركز الاختبار. «فهل تستطيع احداث الضغط المطلوب لالغاء قرار الابعاد ان تتوقف عند حائط الرفض الاسرائيلي التقليدي لقرارات مجلس الامن الدولي الخاصة بالنزاع في الشرق الاوسط؟» (بشير البرغوثي، القدس، القدس، ١٩٩٣/١/١).

لقد كان واضحاً، منذ اللحظة الاولى للابعاد، بأن معركة الابعاد لم تعد معركة قانونية أو اجرائية، بل أنها تحوّلت الى معركة سياسية «يتوقف على نتائجها الكثير في هذه المرحلة من النضال الفلسطيني» (**الحرية**، بيروت، ١٩٩٣/١/٣). وفي هذا السياق، رأى عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، بأن الابعاد هو «هبة الهية، لكي نبحث بأوضاعنا بدقة». وأضاف: «انه يجب، أولاً، فهم استراتيجية رابين التي تهدف الى تيئيس الفلسطينيين واقناعهم بأنهم لن يحصلوا الّا على ما سيقدّمه رابين» (**الرأي**، عمّان، ١٩٩٣/١/١٨).

وبمواجهة تلك المستجدات، تداعت القيادة الفلسطينية الى اجتماع موسّع، التأم شمله في تونس، بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٩، وتمخّض عنه تشكيل لجنة عليا لمتابعة قضية المبعدين (وفا، تونس، ١٩٩٢/١٢/٢١). وجاء في بيان أصدرته القيادة الفلسطينية، ان القيادة «قررت تشكيل لجنة عليا لمتابعة قضية الابعاد ومواجهة سياسة القبضة الحديدية للحكومة الاسرائيلية». ودعا البيان الى «مواصلة الحملة الواسعة العربية والدولية لارغام حكومة رابين على احترام القانون الدولي والمواثيق الدولية، وخاصة تطبيق قرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٧٩٩» (**المصدر نفسه**). كما أبلغ الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، مجلة «آخر ساعة» المصرية، انه «لا يمكن ان يستمر في مفاوضات ميتة» (**النهار**، بيروت، ١٩٩٣/١/١٤). وأعلن رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي، «انه من المستحيل على الوفد الفلسطيني ان يشترك في مفاوضات السلام ما دام المبعدون مبعدين. وهذا موقف لا تستطيع م.ت.ف. تجنّب اتخاذه؛ اذ ما معنى التفاوض مع اسرائيل على استرجاع جزء من وطنك اذا كان يجري تفريغه من سكانه بهذه